ندوة المدى "الانسحاب الأميركي من العراق.. آفاق المستقبل"

تحديات المرحلة تتطلب جهوداً سياسية وعسكرية للحفاظ على العملية السياسية

ضمن سلسلة ندوات تقيمها مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون /مكتب إقليم كردستان ، نظمت المؤسسة يوم الثلاثاء ١٢/٢١ ندوة تحت عنوان (الانسحاب الأمريكي من العراق – آفاق ومستقبل) في أربيل بحضور مجموعة من النخب السياسية والمثقفة وخبراء عسكريين.. دار الندوة مدير المكتب عامر القيسي مرحبا بالضيوف الكرام باسم مؤسسة المدى

□ أربيل / فائز صبري

الدكتور مهدي جابر: الظروف التي مر بها العراق أنتجت ديمقراطية هشّة ضعيفة.. وأيضاً أزمة ثقة بين القوى السياسية.

الخبير عبد الله قركيي :الجيوش لا تبنى على أساس مصالح ومحاصصات.. فرئيس الوزراء جاء بمجموعة من بطانته وذهب.

أربيل محاضرته بعنوان (تحديات ما بعد الانسحاب) جاء فيها "في المقدمة أشير إلى أن التجربة العراقية منذ ٢٠٠٣، بعد مرور حوالي تسع سنوات تطرح أسئلة كثيرة تتعلق بالحاضر وبالمستقبل، شاكرا مؤسسة المدى لمبادرتها عقد مثل هذه الندوة في ظل تعقيدات وتوقيتات مهمة من بينها الانسحاب الأميركي من العراق وبالفعل تم انسحاب آخر جندي أميركي يوم ١٨ – ١٢ ، ضمن اتفاقية انسحاب القوات الأميركية وأيضا سلسلة من الأزمات السياسية التي تعصف في بالبلاد الآن".

وأضاف جابر "التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية الداخلية والتأثيرات والتدخلات الخارجية كلها تعقيدات تمثل الحالة الراهنة في العراق وتنبغي الإشارة إلى انه صحيح في ٢٠٠٣ تم إسقاط نظام دكتاتوري استمر خمسة وثلاثين عاما، لكن على الرغم من سقوط النظام إلا أن الأزمة السياسية والاقتصادية لم تنته بعد، صحيح طويت ملف دولة مركزية استمرت منذ عام ١٩٢١ حتى ٢٠٠٣، ولكن التعقيدات ما زالت مستمرة".

وتابع: "منذ ٢٠٠٣، وحتى الآن أنجزت مجموعة مهمة من القضايا من بينها تحول نظام السياسي من المركزي إلى الفيدرالي ،وكذلك كتابة دستور سنة ٢٠٠٥، من خلال التعددية السياسية والحزبية والانتخابات، وكل هذه الأمور جديرة بالإشارة لها ، كي نكون متوازنين، ولكن لمعالجة الإشكالية الآن نستطيع أن نقول:إن العراق يمر بمرحلة انتقالية أي ليس بمعنى أن الماضي انتهى ولا القادم اكتمل،بل هناك مجموعة من المشاكل متعددة المجالات، أعتقد أن الظروف التي مر بها العراق أنتجت ديمقراطية هشّة ضعيفة، وأيضا أزمة ثقة بين القوى السياسية، أن أبرز المشكلات والمخاوف التي يمكن الحديث عنها استمرار حرب النفوذ أو شبكة النفوذ في العراق، وكذلك خوف من تجدد النزاعات الطائفية والأثنية، والفجوة بين الحكومة في بغداد والمحافظات، والمشكلات العالقة بين الحكومية الاتحادية وإقليم كردستان، وقضية الأقاليم وتعقيداتها ونقص الخدمات والفساد بأشكاله المختلفة، ونقص المؤسسات وضعف الهوية الوطنية التي غلبت عليها الهويات والولاءات الفرعية ،كل ذلك يؤكد أن العملية السياسية في العراق تواجه مخاطر جدية وصعبة ،ماذا أنتجت هذه التجربة خلال هذه السنوات؟ لقد أثبتت التجربة الإشكالية في التوافقات السياسية أو في طريقة ممارستها، أن التوافقات موجودة في بلدان عديدة منها بلجيكا وهولندا وكندا وفي لبنان أيضا، ولكن لدينا اختزلت في المحاصصة السياسية، وبالتالي لم تؤد الى الاستقرار السياسي، فأصبح كل شيء بالتوافق القلق وغير المستقر، ففي العراق الفرد فوق المؤسسة، والحزب ايضاً فوق المؤسسة، لم نفلح طوال ما يقارب عقدا من الزمن بوجود مؤسسة لخدمة الفرد، بل تم تطويع المؤسسات لصالح الفرد والشخصنة، فأصبح كل شيء ضمن نظام التوافق ، والتعديلات الدستورية ضمن نظام توافق القوانين المؤجلة بانتظار التوافق،وكذلك قانون الأحزاب وقانون النفط والعشرات من القوانين هي ايضاً مؤجلة لارتباطها بالتوافق".

وقال "هناك تحديات عدة لحاضر ومستقبل العراق، خاصة بعد الانسحاب الأميركي فأقول الى أي مدى يكون ولاء المؤسسات التي شكلت بعد ٢٠٠٣ للدولة؟ أين يكمن ولاؤها هل للدولة أم للدستور أم لشيء آخر؟ أما التحدي السياسي؛ فالمحاصصة والتوافق الجوهر في هذا التحدي السياسي تضاف إليه قضايا الأقاليم والمشكلات العالقة بين الحكومة والأطراف السياسية، وعدم تطبيق أي اتفاق، لا اتفاق أربيل ولا مبادرة الرئيس مسعود البارزاني ولا اتفاقية رئيس الجمهورية ولا أي اتفاق ثنائي مشترك حتى مبادرة التحالف الكردستاني لم تطبق، وأيضا التحدي الاجتماعي الذي يكمن في الطائفية السياسية ،وأنا وجهة نظري تتلخص بأن مشكلة الطائفية في العراق ليست مشكلة اجتماعية فقط بل هي أيضا مشكلة سياسية بالدرجة الأولى، ولأن هذا التحدي يبرز بقوة من جديد ،أشبه بالنار تحت الرماد، فانه من الممكن أن تندلع في أي وقت، وقد جربناها خلال السنوات السابقة وأيضا عندنا تحدي النخب، فالنخب السياسية في العراق ذات خبرة في المعارضة، تفتقر لإدارة الدولة، لأن النخب الآن تلعب دور تغذية التوترات ،مثلاً خلاف بين برلمانيين في الإعلام ينعكس على الشارع مباشرة، وذهب آلاف من الضحايا نتيجة لذلك، والإشكالية الأخرى هي البعد الديني لا أقول الدين الذي تم تسييسه وتدخله في مفاصل الدولة وفي الدستور وفي قضايا مفصلية للدولة، وهذه إشكالية في بلد يعيش فيه تنوع ديني وقومي وثقافي واجتماعي لا يمكن أن تبنى ديمقراطية إلا أن تكون الدولة محايدة، أما التحدي الاقتصادي، فتشير بعض الدراسات شبه الرسمية الى أن ٤٠٪ من العراقيين هم تحت خط الفقر في بلد موازنته لعام ٢٠١٢ حوالي ١٢٠ مليار دولار، تصور هذا التفاوت في توزيع الثروة؛ فقر مقفع ،غناء فاحش، وأيضا الفساد المستشري بكل أشكاله، وأصبحنا من الدول الأكثر فسادا في العالم.. وهناك التحدي الدستوري مثلا قضية إقليم كردستان رغم الإقرار الدستوري فإنه لم تحل القضايا العالقة بين الحكومة المركزية والإقليم، وكذلك لم تحل أي قضية أخرى سواء قضية كركوك أو النفط أو الصلاحيات وغيرها.. المشكلة هي الدستور نفسه ،إن نوع الدستور العراقي هو دستور جامد صعب فيه تناقضات وألغام وتناقضات، وهناك التحدي الخارجي أي التدخلات الإقليمية أقصد دول الجوار.

المحاصصة والمؤسسة العسكرية الجديدة

ثم قدم الخبير العسكري والإعلامي عبد الله قركيي محاضرته وتحدث فيها عن الوضع الأمني وجاهزية القوات العراقية وقدرتها على حماية البلد داخليا وخارجيا، وقال "الجانب الأمني متعلق بالسياسة قبل أن أتحدث عن الجيش العراقي السابق والجيش العراقي الحالي كل جيش مبن على العقيدة والعقيدة العسكرية للجيش العراقي كانت مبنية على أساس النظام البعثي، وهي تعتمد على نظرية حزب البعث المنحل وتوجهاته، وقد كانت توجهات البعث لا تصب في خدمة العراق، وإنما في طموحات وشعارات حزب البعث في الوحدة والحرية والاشتراكية، لم يبن الجيش العراقي على أساس الدفاع عن العراق، بل بني على أساس الدفاع عن الأمة العربية كما يقولون، ولذا بني الجيش العراقي على هذا الأساس وعلى هذه العقيدة، وأيضا كانت توجد سياسة تكميم الأفواه، فحصر عمل الجيش العراقي السياسي فقط على حزب البعث ومنعت جميع الأحزاب والطوائف من العمل السياسي داخل القوات المسلحة".

وأضاف: "بعد سقوط البعث انهارت البنية التحتية العراقية وانهار الجيش العراقي بكامله، وجاءت القوات الأميركية، وكان بإمكانها الإفادة من الجيش العراقي الموجود وإعادة بناء جيش عراقي مبن على عقيدة معينة تخدم الوضع الجديد، لكن قرار تسييس القضية وإدخالها في الأمم المتحدة بقرار منها، أصبحت القوات الأميركية قوات احتلال، وفي تلك اللحظة بدأ بريمر بإرضاء بعض الأطراف السياسية، وحل الجيش العراقي ما أدى الى تعقيد سياسي وظهور تنظيمات مسلحة مدعومة من دول الجوار مثل القاعدة وغيرها،وقد أصبحت تستفيد من بعض الخبرات العسكرية الموجودة في الجيش العراقي السابق.

وبيّن "الآن فإن القائد العام للقوات المسلحة هو نفسه رئيس الوزراء أي رئيس كتلة الأغلبية، وهذه معضلة رئيسية بعد تشكيل الجيش العراقي من جديد واستبعاد عناصر الجيش السابق، وبدء عمليات المحاصصة داخل المؤسسات العسكرية، وبيعت المناصب العسكرية والرتب العسكرية بمبالغ طائلة. ليست هناك عقيدة عسكرية مضبوطة لبناء القوات المسلحة".

وقال "مع انسحاب القوات الأميركية ماذا لدينا للدفاع عن العراق من الجانب الأمني والعسكري، لدينا مشاكل عديدة مع دول الجوار بدءاً من إيران وانتهاءً بالكويت".

وتساءل "هل لدينا القدرة بعد الانسحاب الأميركي على أن نوفر الأمن للبلد وحمايته؟ اعتقد لا، لأنه توجد قوة جوية في العراق فاعلة لحماية سماء العراق ،وكذلك لا توجد طائرات نقل، ولا توجد منظومة رادارات لحماية الغطاء الجوي، أما القوات البرية فإنها مرتبطة بقيادة القوات المسلحة المرتبطة برئاسة مجلس الوزراء، وأن الهيئة العامة للقوات المسلحة غير فعالة، حيث هناك أربع عشرة فرقة عراقية لا يمكن أن تدافع عن جزء بسيط من العراق برغم انتشارها في كل العراق. لماذا؟ لأن الموجودين يخدمون أوامر حزبية أو طائفية، وهنا المشكلة لأن الجيوش لا تبنى على أساس مصالح ومحاصصات، فرئيس الوزراء جاء بمجموعة من بطانته وذهب وجاء رئيس وزراء آخر وجلب معه مجموعته، وعندما جاء المالكي زاد الوضع سوءاً".

وأفصح الفريق نعمان سهيل عن رأيه قائلاً "بشكل عام الملاحظ أن الحكومة العراقية والحكومة الأميركية نفذتا الانسحاب بشكل جيد وان انسحاب القوات الأميركية انتصار للعراق، وانتصار لهذا الشعب الذي قدم قوافل من الشهداء منذ تأسيس الدولة العراقية ولحد الآن ... الآن تمت استعادة السيادة الكاملة والاستقلال .الآن نقول انتهى زمن الحرب وانتهى زمن الغزو والاحتلال، الكل يعرف ما نجم من دمار لبلدنا وإشاعة الفوضى.

وأضاف "يجب على الحكومة الحالية أن تعمل على تقوية الأجهزة الأمنية، وان تتعامل مع ذوي الخبرة في تدريب وبناء جيش متكامل، لكن ما حدث في ديالى دليل على أن الجيش مع الولاءات الطائفية والحزبية، وما شبه ذلك لأن الجيش يجب أن يبنى على أساس الدفاع عن الوطن وليس لخدمة حزب أو طرف معين ،اعتقد يجب إعادة النظر في تشكيلات بناء الجيش العراقي".

المشروع الوطني

وقال الدكتور جرجيس كلوزاده "إن المشكلة ليست فقط في تداعيات الانسحاب الأميركي من العراق ، إن المشكلة الحقيقية لدينا هي افتقارنا إلى القيادات الوطنية بمشروع وطني، قادرة على إنقاذ البلاد من الأزمات التي تعانيها".

وعلق الأستاذ رواند رئيس اتحاد أدباء السريان "إن أميركا حققت مشروعها في العراق، وان انسحابها يضع على كاهل النخب السياسية المتصدية للعملية السياسية أن تكون بمستوى المرحلة وتحدياتها ومخاطرها".

ثم أضاف مدير تحرير وكالة آكانيوز جمال كريم "إن الاميركان قد أداروا ظهورهم للعراق وتركوا الكثير من المشاكل فيه"، أما بشأن أزمة التوافقات فأوضح "أن الخلل ليس في فكرة التوافقات السياسية وإنما في آليات تطبيقها، لأنها وضعت أساسا من أجل حماية الأقليات".

ثم جرت مناقشات مستفيضة أسهم فيها جميع الضيوف، عبروا فيها عن القلق من تحديات مرحلة ما بعد الانسحاب.

جانب من الندوة

ما تبقى من آثارهم